

كلمة السيدة ليزة نيسان حيدو - جمعية نساء بغداد

دور النساء في المفاوضات وبناء السلام

" نوبل السلام تكرم نضال النساء ضد العنف الجنسي - نادية مراد صوت صارخ في ضمير الانسانية "

لا تزال المرأة العراقية ممثلة تمثيلاً منقوصاً ولا زالت مستبعدةً من العمليات السياسية وعمليات صنع القرار في العراق على الرغم من دورها الفاعل في المجتمع. ان التمثيل المجتمعي الواسع في تشكيل مستقبل العراق ضروري لضمان استدامة السلام والأمن والازدهار للجميع .

أن مشاركة المرأة في المصالحة الوطنية وصنع القرار في مؤسسات الدولة لا تزال محدودة في العراق، على الرغم من حقيقة أن الدولة قد تبنت الأطر الوطنية والدولية لتمكين النساء وضمان دور المرأة الفاعل في المجتمع والدولة.

واجه العراق سياقاً أمنياً مليئاً بالتحديات الى جانب الازمة الاقتصادية والعمليات العسكرية واسعة النطاق ، والتشريد الجماعي للملايين من الافراد ، والحاجة الماسة للمساعدات الانسانية .في ظل هذا السياق اصبح الوضع العام للنساء والفتيات مصد قلق كبير .

ولمعالجة هذه المخاوف شاركت الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان في العراق والمنظمات المعنية بحقوق النساء في عملية تشاورية مع المجتمع المدني وخبيرات وخبراء في مجال النوع الاجتماعي ، والمرأة والامن والسلام ، والقانون والتشريعات لوضع اول خطة وطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن 1325 التي صادق عليها الحكومة العراقية في نيسان 2014.

وقد وُضعت الخطة على ست ركائز اهمها : المشاركة- الوقاية- الحماية.

وفي شق المشاركة، دعت إلى " إشراك المرأة في مراحل صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالمفاوضات وحل النزاعات" وتشكيل تحالفات نسائية لرصد الانتهاكات ضد المرأة في المدن التي تعاني من عمليات إرهابية ومواجهات عسكرية .

ونظراً لتداعيات الوضع الأمني والسياسي نتيجة لسقوط محافظة نينوى ودخول جماعات داعش الإرهابية واحتلال محافظة الموصل وعدد كبير من المدن والقرى المحيطة، وتشرد ملايين الأسر والانتهاكات الخطيرة التي لحقت بالنساء والفتيات، واعترافاً بأثر العنف الجنسي في النزاع على صون السلام والأمن، عمل تحالف قرار ١٣٢٥ بالتنسيق مع وزارة الدولة لشؤون المرأة حينها بوضع خطة الطوارئ تستند إلى الخطة الوطنية الأم وتتبع نهجها الشامل تنفيذاً للأولويات الملحة وتلبية للاحتياجات الناشئة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ وتم اعتمادها من قبل الحكومة العراقية في أيار ٢٠١٥ .

بعد إلغاء وزارة الدولة لشؤون المرأة في أواخر العام ( 2015 ) تم تشكيل غرفة العمليات ١٣٢٥ ليكون الجسم الذي يعمل على متابعة تنفيذ الخطة الوطنية والتنسيق والمتابعة مع لجان الوزارات ومنظمات المجتمع المدني وأن غرفة العمليات مرتبطة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء .

#### الانجازات:

- ❖ اعتمدت الحكومة العراقية خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ ( المرأة – الأمن – السلام ) في نيسان ٢٠١٤ وبذلك أصبح العراق البلد الأول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي اعتمد خطة وطنية . حيث تم إعدادها وتطويرها بالشراكة بين المجتمع المدني وصناع القرار بواسطة فريق عمل وطني متعدد القطاعات ، ضم أعضاء من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وممثلين عن بعض الوزارات وأعضاء من مجلس النواب وخبراء قانونيين وتحالف ١٣٢٥ .
- ❖ تشكيل الفريق الوطني المتعدد القطاعات والذي يشرف بشكل مباشر على تنفيذ الخطة الوطنية ١٣٢٥ ومتابعة ورصد وتقييم خطة العمل.
- ❖ نتيجة لسقوط محافظة نينوى عمل تحالف المجتمع المدني لقرار ١٣٢٥ بالتنسيق مع وزارة الدولة لشؤون المرأة ومجلس الأعلى للمرأة في إقليم كردستان بوضع خطة طوارئ ضمن إطار الخطة الوطنية

الأم وتتبع نهجها الشامل تنفيذًا للأولويات الملحة وتلبية للاحتياجات الناشئة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ وتم اعتمادها من قبل الحكومة العراقية في أيار ٢٠١٥.

❖ تشكيل غرفة عمليات ١٣٢٥ لمتابعة العمل على تنفيذ الخطة الوطنية بعد إلغاء وزارة الدولة لشؤون المرأة.

❖ تشكيل لجنة قانونية ضمن الفريق الوطني لمراجعة السياسات والتشريعات الوطنية وتقديم مقترحات قانونية بما يتلائم مع روح قرار مجلس الأمن ١٣٢٥.

❖ التفاوض مع أمانة مجلس الوزراء من خلال فريق غرفة العمليات واستحصال أمر وزاري يلزم الوزارات بتخصيص الدعم المالي من موازنة كل وزارة لدعم تنفيذ الخطة الوطنية.

❖ تنفيذ عشرات الندوات والدورات للتوعية وبناء القدرات من قبل لجنة المتابعة والمصالحة الوطنية وتحالف دعم تنفيذ الخطة الوطنية 1325 في بغداد والمحافظات.

التحديات:

التحديات التي تواجهها ضحايا العنف الجنسي :

- قلة التوثيق لمعاناة النساء وما يتعرضن له من عنف بمختلف أشكاله وضعف إجراءات الحماية وتأمين عودة النازحات إلى ديارهن والذي يستوجب توفير المزيد من الاحتياجات الخاصة والموارد الكفيلة بتمكينهن وحمايتهن.
- التشريعات والقوانين المجحفة التي تتعارض مع النصوص الدستورية وتخالف المواثيق والاتفاقيات الدولية وضعف تطبيق بعض القوانين ما يجعل النساء عرضة لمزيد من الانتهاكات والعنف.

التحديات التي تواجهها فرق التنفيذ في القطاعات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

- انعدام وجود ميزانية مخصصة تغطي الدعم الاجتماعي ضمن تنفيذ الخطة الوطنية قرار 1325.
- نقص الخدمات المقدمة إلى ضحايا العنف وعدم وجود الخبرات الكافية لدى مقدمي الخدمات.
- صعوبة الوصول إلى قاعدة البيانات والإحصائيات الخاصة بالنساء المعنفات ، والبيانات المتوفرة غير مصنفة على أساس النوع الاجتماعي.
- غياب واضح لدور وسائل الإعلام في تسليط الضوء والتعريف بالخطة الوطنية للقرار 1325.

خاتمة :

اطلقنا الكثير من الحملات ولازلنا مثل حملات المطالبة باقرار قانون الحماية من العنف الاسري ، وحملات مناهضة التعديلات المقترحة على قانون الاحوال الشخصية ( القانون الجعفري مثالا ) ، واطلاق رسائل موجهة وبيانات الى الحكومة العراقية حول كيفية الاستجابة المثلى لاحتياجات النساء والفتيات اثناء النزوح والعودة.

وكنا نكرر دوما في تحالف 1325 ان مشاركة المرأة في بناء السلام ينطلق من التغيير الاجتماعي الشامل الذي يضمن حق العيش بسلام وان لا ينظر الى المرأة انها ضحية ولكنها شريكة فاعلة في التغيير .